عقد اجتماعًا بلجنة إدارة الأزمات

رئيس مجلس القيادة يوجه بمتابعة الخطط الاقتصادية ومؤشرات الأسواق والمخزون السلعي

ناقش مستجدات الأوضاع والتصعيد العسكري في المنطقة وتداعياته المحتملة على سلاسل الإمداد الغذاء

الاجتماع يستمع إلى إحاطات موجزة حول الوضع الراهن وخطط الاستجابة المعتمدة

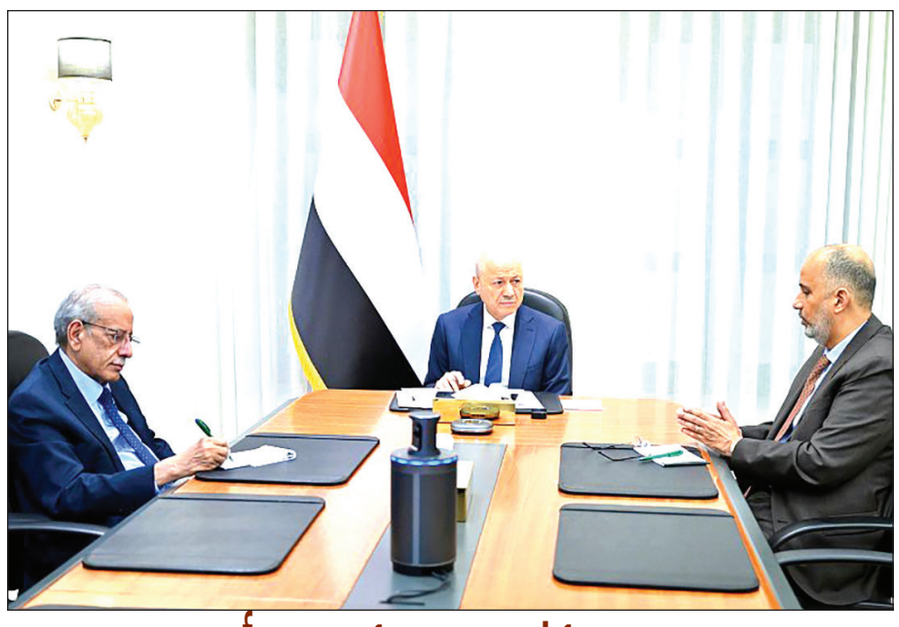

الإحاطات تضمنت مؤشرات مطمئنة حول أداء المالية وموقف الاحتياطات الخارجية والمستويات الآمنة للمخزون السلعي

تجديد التعبير عن التقدير العالي للمواقف الأخوية المشرفة للمملكة العربية السعودية

الرياض / سبا :

اجتمع فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي أمس ، بلجنة ادارة الازمات الاقتصادية والانسانية بحضور رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، رئيس اللجنة.

وضم الاجتماع محافظ البنك المركزي اليمني احمد غالب المعبقي، ورئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي، ووزراء المالية مروان بن غانم، والنفط والمعادن محمد بامقاء، والنقل محسن العمري، ورئيس مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية اليمنية الكابتن ناصر محمود.

وناقش الاجتماع مستجدات الاوضاع الاقتصادية، والخدمية والانسانية، على ضوء التصعيد العسكري غير المسبوق في المنطقة، وتداعياته المحتملة على سلاسل امداد الغذاء، وسفن الشحن البحري، والأوضاع العامة في البلاد.

واستمع الاجتماع من رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي، واعضاء اللجنة الى إحاطات موجزة حول الوضع الاقتصادي الراهن، والمؤشرات المالية والنقدية، وخطط الاستجابة المعتمدة للحد من التداعيات المباشرة للتطورات الأمنية في المنطقة، خصوصا على امدادات الغذاء، والدواء والوقود، وأسعار السلع والخدمات الأساسية.

وتضمنت الاحاطات مؤشرات مطمئنة حول اداء المالية العامة، وموقف الاحتياطات الخارجية، اضافة الى المخزون السلعي الذي تشير التقارير الى بقائه عند مستوياته الآمنة بما يكفي لفترات تتراوح بين 4 الى 6 أشهر، وذلك بفضل التدخلات الاقتصادية والتمويلية من الاشقاء في المملكة العربية السعودية.

وفي الاجتماع أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على اولوية حماية سبل العيش، والعملة الوطنية، وتحييد البلاد قدر الإمكان عن الارتدادات الاقتصادية للصراع، مشددا على اهمية الجاهزية الكاملة للتعامل مع أي سيناريوهات محتملة بما يضمن استمرار وفاء الدولة بالتزاماتها الحتمية، وفي المقدمة دفع رواتب الموظفين، وتدفق السلع والواردات الاساسية.

ووجه فخامة الرئيس بمتابعة وتحديث الاجراءات والخطط الاقتصادية بشكل مستمر، ورفع تقارير دورية حول مؤشرات الاسواق والمخزون السلعي، والعمل الوثيق مع الاشقاء والشركاء الدوليين لتأمين الممرات المائية، وسلاسل الامداد، ومكافحة الإرهاب، والتهريب بكافة اشكاله.

وجدد رئيس مجلس القيادة في السياق التعبير عن تقديره للمواقف الاخوية المشرفة للمملكة العربية السعودية الى جانب الشعب اليمني، وقيادته السياسية، واستجاباتها المستمرة للتحديات والاولويات الحكومية على مختلف المستويات، بما في ذلك الدعم الاقتصادي الجديد بمبلغ 1.3 مليار ريال سعودي لتغطية رواتب موظفي الدولة وتعزيز الاستقرار، والتعافي الاقتصادي في البلاد.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

أكد على أن إنشاء صندوق الصحة يسهم في توجيه الموارد بكفاءة وشفافية

وزير الصحة يدشن توزيع شحنة أدوية الملاريا بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة

عدن / سبأ / نبيل عليوة :

شهدت العاصمة المؤقتة عدن امس إطلاق عملية توزيع شحنة من أدوية الملاريا المنقذة للحياة بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وتنفيذ منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان في خطوة نوعية لتعزيز قدرات النظام الصحي في مواجهة الأمراض المنقولة بالنواقل وفي مقدمتها الملاريا .

وجرى التدشين بحضور وزير الصحة العامة والسكان الأستاذ الدكتور قاسم محمد بحيح ووكيل الوزارة لقطاع الرعاية الصحية الأولية الدكتور علي أحمد الوليدي ونائب مدير عام البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا الدكتورة سهى صالح وممثل منظمة الصحة العالمية لدى اليمن الدكتور سيد جعفر حسين إلى جانب عدد من قيادات الوزارة وكوادرها الفنية وفريق المنظمة.

وتضمنت الشحنة 171,450 جرعة من العلاجات المركبة القائمة على مادة الأرتيميسينين (ACTs) و125,000 قرص من دواء بريماكين إضافة إلى 15,000 حقنة أرتيسونات مخصصة لعلاج الحالات الشديدة بما يسهم في خفض معدلات المضاعفات والوفيات الناجمة عن الإصابة بالملاريا خاصة في أوساط الأطفال والحوامل والفئات الأشد ضعفا

وتأتي هذه الإمدادات ضمن حزمة متكاملة أوسع تشمل مليون فحص تشخيص سريع للملاريا و500 ألف جرعة علاج مركب قائم على مادة الأرتيميسينين و100 ألف فحص تشخيص سريع لحمى الضنك إلى جانب 1.8 مليون ناموسية مشبعة طويلة الأمد وأكثر من 29 طنا من مبيدات الصحة العامة المستخدمة في مكافحة نواقل الأمراض وهو ما يعكس توجهاً استراتيجياً يجمع بين الوقاية والعلاج والترصد الوبائي والمكافحة المجتمعية.

وأكد البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا وأمراض النواقل أن عملية التوزيع ستشمل مختلف المحافظات المستهدفة بعموم اليمن وفق آلية فنية تضمن إيصال الأدوية والمستلزمات إلى المرافق الصحية ذات الأولوية مع التركيز على المديريات ذات الكثافة السكانية العالية ومناطق توطن المرض بما يحقق عدالة التوزيع ويعزز فاعلية التدخلات الصحية.

ويأتي هذا الدعم في إطار المرحلة الثانية من مشروع تعزيز مكافحة الملاريا والوقاية منها في اليمن الذي تنفذه منظمة الصحة العالمية ويغطي 15 محافظة وأكثر من 200 مديرية مستهدفاً ملايين المستفيدين من خلال حزمة تدخلات تشمل توفير الأدوية والفحوصات وبناء قدرات الكوادر الصحية وتعزيز أنظمة الترصد والاستجابة السريعة وتنفيذ حملات رش ومكافحة مجتمعية للحد من انتشار البعوض الناقل للمرض.

في التدشين ثمّن وزير الصحة العامة والسكان الأستاذ الدكتور قاسم محمد بحيح الدعم السخي المقدم من مركز الملك سلمان للإغاثة.. مؤكداً أن "هذه الشحنة النوعية من أدوية الملاريا تمثل رافداً مهماً لجهود الوزارة في خفض معدلات الإصابة والوفيات وتعزيز استمرارية الخدمات العلاجية في المرافق الصحية لا سيما في ظل التحديات التي يواجهها القطاع الصحي.

وأضاف الوزير: إننا في وزارة الصحة نعمل على تكامل الجهود بين العلاج والوقاية والترصد ونسعى إلى ضمان وصول الأدوية والفحوصات إلى كل مريض محتاج في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة ..ويعكس هذا الدعم عمق الشراكة الإنسانية والتنموية مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية وحرصهم الدائم على مساندة الشعب اليمني في مختلف الظروف.

وأشار بحيبح إلى أن الوزارة ستتابع ميدانيا عملية التوزيع لضمان الاستخدام الأمثل للإمدادات وتعزيز كفاءة الكوادر الصحية في التشخيص المبكر والعلاج وفق البروتوكولات المعتمدة بما يسهم في الحد من مقاومة الأدوية وتحسين مؤشرات السيطرة على الملاريا.

من جانبه أكد ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن أن المشروع يهدف إلى تعزيز قدرة النظام الصحي على الاستجابة للأمراض المنقولة بالنواقل من خلال تدخلات شاملة تستند إلى الأدلة العلمية وأولويات الاحتياج .. مشيراً إلى أن التعاون الوثيق مع وزارة الصحة يضمن توجيه الموارد إلى المناطق الأكثر تضرراً.

ويجسد هذا التدخل استمرار التزام مركز الملك سلمان للإغاثة بدعم القطاع الصحي في اليمن والتخفيف من معاناة المواطنين وضمان وصول الخدمات الصحية الأساسية إلى الفئات الأكثر احتياجاً في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

ويُنتظر أن تسهم هذه الإمدادات في تعزيز الجهود الوطنية للسيطرة على الملاريا وتقليل عبئها الصحي والاقتصادي ودعم مسار التعافي الصحي بما يعزز صمود النظام الصحي وقدرته على الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية

وعلى صعيد اخر اكد وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحيبح، أن إنشاء صندوق الصحة يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء آلية تمويل وطنية أكثر تنظيما واستدامة، تسهم في توجيه الموارد بكفاءة وتعزيز الشفافية والمساءلة .

وشدد الوزير بحيبح، خلال ترؤسه في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماع الفريق التأسيسي لصندوق الصحة، الذي يضم قيادات من الوزارة وممثلين عن الجهات ذات العلاقة، في إطار استكمال الإجراءات المؤسسية والقانونية لإطلاق الصندوق ووضعه على المسار التنفيذي، على ضرورة تسريع استكمال الإجراءات التأسيسية وفق جدول زمني محدد.

وناقش الاجتماع المصفوفة التأسيسية للفترة من مارس إلى مايو، ومؤشرات قياس الأداء، وآليات المواءمة مع متطلبات المانحين، إلى جانب استعراض نماذج حوكمة الصناديق في البيئات المماثلة، بما يضمن بناء كيان مؤسسي يتسم بالكفاءة والشفافية والاستدامة .

كما استعرض الاجتماع المحاور الخمسة للمصفوفة، وتشمل الإطار القانوني، وترسيخ الحوكمة، وتحديد القيادة التنفيذية والهيكل المؤسسي، وبناء الأنظمة المالية والرقابية، وتعزيز النزاهة والشفافية، والاستعداد للتعاون مع المانحين وفق معايير واضحة .

وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات الهادفة إلى استكمال الوثائق التأسيسية وتحديد آليات المتابعة والتقييم، بما يمكن الصندوق من الانطلاق كمنصة تمويلية داعمة للنظام الصحي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين .

بناء المؤسسة في زمن العاصفة

كيف أعادت وزارة الصناعة والتجارة تشكيل دورها الاقتصادي في أصعب الظروف

المستشار سالم سلمان

لم تكن تجربة وزارة الصناعة والتجارة خلال السنوات الماضية مجرد أداء إداري اعتيادي لمؤسسة حكومية، بل كانت تجربة إعادة تأسيس حقيقية لمؤسسة اقتصادية سيادية في واحدة من أكثر المراحل تعقيدًا في تاريخ الدولة اليمنية.

فبعد انقلاب مليشيا الحوثي وانتقال مؤسسات الدولة إلى العاصمة المؤقتة عدن، لم تنتقل الوزارة كما تنتقل المؤسسات في الظروف الطبيعية، محمّلة بأرشيفها الكامل وإمكاناتها الإدارية والتنظيمية. بل جاءت إلى عدن حاملة اسمها فقط، تاركة خلفها معظم الوثائق والبيانات والبنية المؤسسية التي تشكل ذاكرة أي وزارة.

لكن ما بدا في حينه خسارةً قاسية، تحوّل سريعًا إلى لحظة تأسيس جديدة أظهرت قدرة الكادر الوطني على تحويل التحديات إلى فرص لإعادة البناء.

لقد بدأ العمل من الصفر تقريبًا:

إعادة تشكيل الإدارات العامة، بناء قواعد البيانات، وضع خطط العمل والبرامج التشغيلية، وإعادة ترتيب المهام والمسؤوليات بما يتلاءم مع واقع الدولة الجديدة ومقتضيات المرحلة.

ومع مرور الوقت تشكلت داخل الوزارة منظومة مؤسسية متماسكة يقودها فريق قيادي وإداري يدرك طبيعة المرحلة وتعقيداتها، ويستند إلى خبرة الكادر الوطني وإيمانه بدوره في حماية الاقتصاد الوطني.

ولم يقتصر هذا البناء على إعادة تنظيم العمل الداخلي، بل امتد ليشمل إعادة تفعيل الدور الاقتصادي للدولة عبر قطاعات الوزارة الأربعة.

ففي قطاع التجارة الخارجية، عملت الوزارة على استعادة حضور اليمن في المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتجديد الاتفاقيات التجارية وتعزيز التواصل مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة، بما يضمن استمرار تدفق السلع الأساسية إلى الأسواق اليمنية رغم الظروف الاستثنائية.

أما قطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك، فقد وجد نفسه في مواجهة مباشرة مع أزمات عالمية متلاحقة، بدءًا من جائحة كورونا وما أحدثته من اضطراب في سلاسل الإمداد العالمية، مرورًا بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي هددت مصادر الغذاء العالمية، وصولًا إلى اضطرابات الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

ورغم هذه العواصف المتتابعة، استطاعت الوزارة عبر فرقها الميدانية في الديوان العام ومكاتبها في المحافظات الحفاظ على استقرار الأسواق وضبط أسعار السلع الأساسية وتأمين توفرها.

وقد تحقق ذلك عبر شراكة حقيقية وصادقة مع القطاع الخاص الذي ظل لاعبًا محوريًا في استقرار الأسواق، وهو ما يؤكد أن استقرار الاقتصاد ليس نتاج القرار الحكومي وحده، بل نتيجة توازن مؤسسي بين الدولة والقطاع الخاص.

وفي قطاع خدمات الأعمال، شهدت الوزارة نقلة نوعية في تنظيم البيئة التجارية، عبر بناء قواعد بيانات حديثة للسجل التجاري وتنظيم الوكالات والعلامات التجارية، بما أسهم في حماية حقوق التجار والمستثمرين وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات والمؤسسات.

أما قطاع الصناعة، فقد عمل على وضع الأسس الأولى لنهضة صناعية وطنية عبر إعداد الاستراتيجية الصناعية ووضع خطط لتوطين الصناعات وتعزيز حماية المنتج الوطني.

لكن الركيزة الحقيقية لكل هذه الإنجازات لم تكن الهياكل التنظيمية ولا القوانين فقط، بل كانت الاستثمار في الإنسان.

فقد أولت الوزارة اهتمامًا خاصًا بتأهيل وتدريب وتمكين الكادر الوطني، وبناء قدراته المهنية والمؤسسية، وتعزيز التنسيق بين الديوان العام ومكاتب الوزارة في المحافظات، بما يعزز وحدة الأداء المؤسسي ويضمن فاعلية العمل في مختلف المستويات.

لقد جرت هذه المسيرة في ظل حرب اقتصادية شرسة وأزمات عالمية متلاحقة، لكن الوزارة استطاعت بفضل قيادة واعية وكادر وطني مخلص أن تحافظ على استقرار الأسواق وتأمين السلع الأساسية للمواطنين.

إن تجديد الثقة بقيادة الوزارة ممثلة بمعالي الوزير الأستاذ محمد الأشول وفريقه القيادي والإداري يمثل تقديرًا لمسيرة عمل مؤسسي شاق أسهم في ترسيخ دور الوزارة كأحد أعمدة الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

واليوم، وبعد سنوات من العمل في ظروف استثنائية، يمكن القول إن وزارة الصناعة والتجارة لم تعد مجرد مؤسسة أعيد بناؤها بعد الحرب، بل أصبحت نموذجًا لقدرة المؤسسات الوطنية على النهوض وإعادة التشكل حتى في أكثر اللحظات صعوبة.

فالوزارة التي وصلت إلى عدن باسمها فقط، استطاعت بجهود كوادرها أن تبني مؤسسة متماسكة، وأن تستعيد دورها الاقتصادي، وأن تحافظ على استقرار الأسواق في زمن العواصف.

وهذا ليس مجرد إنجاز إداري، بل درس مؤسسي يؤكد أن قوة الدولة تبدأ من قوة مؤسساتها.

*نائب وزير الصناعة والتجارة

أرقام مكاتب مؤسسة 14 أكتوبر في المحافظات:

مكتب م: لحج 777116836

مكتب م: الضالع 772783505

مكتب م: شبوة 777193244

مكتب م: سيئون 780003768

مكتب م: المكلا 772293887

مكتب م: المهرة 770755123

مكتب م: تعز 770292070

مكتب م: المخا 783944639

بريد الصحيفة: 14october1968@gmail.com

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - العاصمة عدن

نائب رئيس مجلس الادارة - نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد

مدير التحرير
زكريا السعدي

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجنزير

سكرتير التحرير
محمود غلام

مدير الاخراج
محمد أنور الصوفي